

نحاس اتفق وبارود على تسلم الداخلية مركز التحكم والمراقبة في حزيران

بدوره، أبدى نحاس ارتياحه التام لمضمون الاجتماع، مثنياً على المهنية التي يتمتع بها مجلس ادارة الهيئة وكادرها الوظيفي. ولفت الى أهمية بدء مناقشة انتقال المهام وموازنة الهيئة وتضييدها من دون إبطاء على قاعدة تكبرس الدورين الاستشاري والتنظيمي للهيئة تجاه الوزارة من جهة وتجاه المشغلين المرخص لهم والمشاركين من جهة اخرى.

وتم الاتفاق على ترشيد استخدام الهبات المتاحة للهيئة من الجهات كافة: الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، بما يخدم الأهداف المشتركة المذكورة أعلاه.

من جهة اخرى، شرح نحاس في حديثه للملابسات المثارة حول تأليف اللجنة الفنية التي شكلها بناء على طلب اللجنة النيابية للاعلام والاتصالات، فأشار الى انه تم التركيز بادئ الامر على ايجاد افضل صيغة لتأليفها، وكانت فكرتي الاولوية ان يكون من ضمن هذه اللجنة فنيون، وضباط من وزارتي الداخلية والدفاع يتمتعون ايضا بكفاية فنية، لنتمكن من الاحاطة بالمسألة من كل النواحي، ليس فقط فنياً انما ايضا بأي تداعيات أمنية في حال حدوثها.

وقال: اتصلت بوزير الداخلية زياد بارود ففضل التريث في ما خص انتداب ضابط من قوى الامن الداخلي، ثم اتصلت بوزير الدفاع الياس المر فأبدى استعداداً لانتداب ضابط لينضم الى اللجنة. وعينت من جهتي مهندسين من الوزارة، لكن الضابط في الجيش لم يلتحق، اذ ارتأت وزارة الدفاع وقيادة الجيش انه من الافضل، في ضوء المناخ الذي كان سائداً، الا ينتدب الضابط الى اللجنة.

اتفق وزير الاتصالات شريل نحاس والداخلية والبلديات زياد بارود على ان تسلم الداخلية مركز التحكم والمراقبة في خلال حزيران. جاء ذلك بعد زيارة قام بها بارود الى الاتصالات، حيث جرى البحث في الشؤون العامة في البلاد، ولا سيما المسائل التي تخص وزارتي الاتصالات والداخلية.

كذلك التقى نحاس مجلس ادارة الهيئة المنظمة للاتصالات وتضم الدكتور عماد حب الله الذي اصبح رئيساً للهيئة بالإنابة ومديرها التنفيذي، والعضوين محاسن عجم والمهندس باتريك عبيد.

وتم في الاجتماع، وهو الاول بعد تقديم الدكتور كمال شحاده استقالته، التأكيد على تعزيز التعاون بين الوزارة والهيئة إنفاذاً لقانون الاتصالات رقم ٤٣١، بغية النهوض بالقطاع. وجرى التشديد على ضرورة إفادة لبنان من الفرص المتوافرة راهنا على الأصعدة التكنولوجية والهيكلية، وتأمين أفضل الخدمات بأفضل الأسعار للمستهلك اللبناني.

وأكدت الهيئة في بيان مشترك مع وزارة الاتصالات ان الوزير، وفقاً لنص القانون، هو الذي يحدد السياسة القطاعية. ونوهت بأهمية وضع تحديد واضح وصريح لمفهوم تحرير القطاع ورفع كل القيود غير المبررة من ادارية وضريبية وتحويل قطاع الاتصالات إلى نشاط اقتصادي مجد للبلاد، واعتبار الخصخصة وسيلة متاحة لتشجيع المنافسة في مجال تقديم الخدمات مع الإفادة من البنى التحتية التي توفرها الوزارة ولا سيما من خلال زيادة السعات الدولية ومدى شبكة الاليف البصرية وتحديث نظم عمل المقسمات.